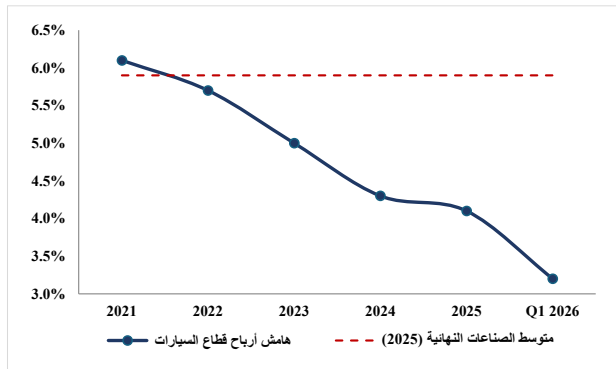


## تسارع نمو صادرات السيارات الكهربائية الصينية مع سعي القطاع إلى مزيد من الاندماج

أولاً، أصبحت الصادرات المحرك الرئيسي لنمو قطاع السيارات في الصين. فقد تراجع الطلب المحلي بشكل ملحوظ في بداية عام 2026، مع تقليص حوافز ضريبة الشراء السخية واستبدال الإعفاء الكامل السابق بمعدل فعلي قدره 5%. وانخفضت مبيعات مركبات الطاقة الجديدة في السوق المحلية بنحو الربع خلال الربع الأول، حتى مع استمرار ارتفاع الطاقة الإنتاجية. ومع تشغيل المصانع عند مستويات تقل كثيراً عن معدلات الاستخدام الكفوء، أصبحت الأسواق الخارجية تشكل صمام أمان لاستيعاب فائض الإنتاج ومصدراً لهوامش ربح أكبر، إذ تباع المركبات عادةً بأسعار أعلى في الخارج مقارنة بالسوق المحلية الصينية شديدة التنافسية. وقد وسعت الشركات المصنعة مثل بي واي دي، وجيلي، وشيري حضورها العالمي بوتيرة سريعة، حيث باتت صادراتها تمثل الآن نحو ثلث إجمالي حجم القطاع.

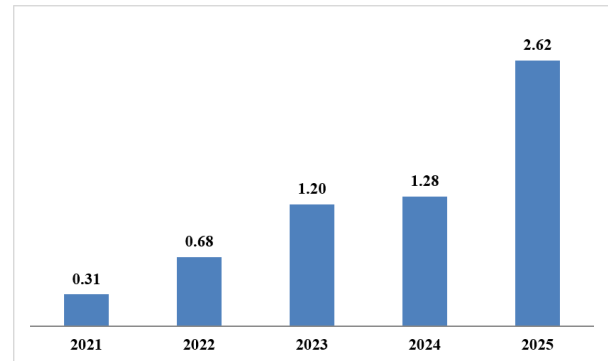
ثانياً، يتماشى هذا الزخم التصديري بشكل وثيق مع عملية تغيير التوجه الاستراتيجي المحددة في الخطة الخمسية. فبعد أن تجاوزت مركبات الطاقة الجديدة بالفعل حصة 50% من مبيعات السيارات المحلية، وهو إنجاز تحقق قبل أكثر من عقد من الموعود المستهدف الأصلي، لم يعد هذا القطاع بحاجة إلى الأولوية التي كان يحظى بها في السابق. وبدلاً من ذلك، توجه الخطة الجديدة الموارد نحو آفاق ناشئة مثل التكنولوجيا الكمية، والهيدروجين، والتصنيع المتقدم، في حين تعيد صياغة دور السيارات الكهربائية باعتبارها جزءاً من استراتيجية أوسع لمنظومة الطاقة، مع أهداف طموحة تقضي بمضاعفة حجم البنية التحتية للشحن تقريباً ودمج المركبات مع شبكة الكهرباء بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، تسعى الحملة التي تهدف إلى التركيز على الجودة قبل الكمية إلى الحد من المنافسة السعرية المدمرة التي أدت إلى تآكل الربحية، وتشجيع عمليات الاندماج.

هامش أرباح قطاع السيارات في الصين  
(%، صافي الربح كنسبة من الإيرادات)

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء في الصين، قسم الاقتصاد في QNB

على مدى العقد الماضي، أصبحت الصين بسرعة القوة المهيمنة في صادرات السيارات العالمية. ففي عام 2025 وحده، بلغت صادرات مركبات الطاقة الجديدة (NEVs)، وهي فئة تشمل السيارات الكهربائية العاملة بالبطاريات، والمركبات الهجينة القابلة للشحن، والمركبات العاملة بخلايا الوقود، 2.62 مليون وحدة، أي ضعف مستواها قبل عام. وارتفعت صادرات السيارات الكهربائية العاملة بالبطاريات وحدها بنحو الثلثين لتصل إلى 1.65 مليون وحدة، في حين زادت صادرات المركبات الهجينة القابلة للشحن بأكثر من ثلاثة أضعاف. وقد ساهمت هذه الطفرة في رفع إجمالي صادرات الصين من السيارات إلى أكثر من 7 ملايين وحدة، مما أكد مكانة البلاد كأكبر مصدر للسيارات في العالم بفارق كبير. واستمر هذا الزخم في عام 2026، حيث تضاعفت صادرات مركبات الطاقة الجديدة مجدداً في الربع الأول مقارنة بالعام السابق لتقترب من مليون وحدة، مستحوذة على أكثر من 40% من جميع المركبات المصدرة إلى الخارج.

وتتباين هذه القوة الخارجية مع صورة أكثر تعقيداً في الداخل. ففي خطتها الخمسية الخامسة عشرة الجديدة، التي تغطي الفترة من 2026 إلى 2030، حذفت الصين مركبات الطاقة الجديدة من قائمة الصناعات الناشئة الاستراتيجية للمرة الأولى منذ خمسة عشر عاماً. ولا يعكس هذا التحرك تراجعاً عن دعم القطاع، بل يشير إلى أن صناع السياسات باتوا يعتبرونه ناضجاً بما يكفي ليخضع لقوى السوق بدلاً من مواصلة الاعتماد على الدعم الحكومي. وفي هذه المقالة، نتناول حجم الطفرة في صادرات الصين من السيارات الكهربائية، وكيف تتسجم مع أولويات الخطة الخمسية الجديدة، وما تعنيه بالنسبة للاقتصاد الصيني الأوسع.

صادرات الصين من مركبات الطاقة الجديدة  
(2021-2025، مليون وحدة)

المصدر: الجمعية الصينية لمصنعي السيارات، قسم الاقتصاد في QNB

وبشكل عام، تعكس الطفرة الحالية في صادرات السيارات الكهربائية الصينية كلاً من النجاح اللافت لاستراتيجية الصين الصناعية ومشاكل النمو التي يشهدها هذا القطاع الذي تجاوز حدود سوقه المحلية. مع تحول السياسة من الدعم النشط للقطاع إلى إدارة فائض الطاقة الإنتاجية وتحفيز الكفاءة، سيتحدد مستقبل القطاع على نحو متزايد بقدرته على المنافسة عالمياً وبوتيرة الاندماج في الداخل. أما بالنسبة للاقتصاد الأوسع، فلا تزال السيارات الكهربائية مصدراً للقوة والنمو الدولي، لكنها تمثل أيضاً اختباراً لقدرة الصين على إعادة موازنة النمو بعيداً عن فائض الطاقة الإنتاجية المدفوع بالاستثمار، ونحو توسع أكثر استدامة تقوده قوة الطلب.

ثالثاً، لهذه التداعيات تأثير مزدوج على الاقتصاد الأوسع. فمن جهة، أصبحت هذه الصناعة ركيزة لأداء الصادرات الصينية ونموذجاً يبرز قدراتها التصنيعية والتكنولوجية، حيث ساهمت في تسجيل فائض قياسي في تجارة السلع. ومن جهة أخرى، أدت سنوات من التوسع الجريء إلى ترك القطاع بفائض كبير في الطاقة الإنتاجية، إذ تتنافس أكثر من مائة علامة تجارية في السوق المحلية، وتدور معدلات استخدام المصانع حول 60%، بينما تراجع هامش أرباح القطاع إلى مستويات تاريخية متدنية تبلغ نحو 3%. وقد عزز ذلك العوامل الانكماشية الأوسع نطاقاً التي يمتد تأثيرها إلى ما هو أبعد من قطاع السيارات. كما أن الاعتماد الكبير على الصادرات ينطوي على مخاطر، إذ رفعت عدة أسواق رئيسية الحواجز التجارية، مما دفع الشركات المصنعة إلى التحول نحو زيادة القدرات الإنتاجية في الخارج.

**إخلاء مسؤولية:** تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركائه التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقص في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يوافق QNB محتوى هذه المواقع، ولا يُعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استثمارياً أو وكلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلاؤهم أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استثمارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يقدم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.